مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري
أيلول/سبتمبر 2013

OCHA

نظرة عامة

أبرزت التطورات خلال أيلول/سبتمبر بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها المنظمات الإنسانية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة أثناء تقديم المساعدة والحماية للسكان المتضررين من الاحتلال والصراع.

هدمت السلطات الإسرائيلية خلال هذا الشهر ما يقرب من 100 مبنى يمتلكها فلسطينيون في المنطقة (ج) في الضفة الغربية بحجة عدم حصولها على رخص بناء، مما أسفر عن تدمير وتهجير قسري لتجمعين رعويين صغيرين يقعان في تلال القدس وفي غور الأردن.[1] في حالة غور الأردن، أعاقت السلطات الإسرائيلية مراراً محاولات تأمين المساعدة بالمأوى بعد الهدم، بتدمير المواد التي تم تسليمها أو مصادرتها. وفي العام المنصرم، طرأ ارتفاع مقلق للحوادث التي دمر فيها الجيش الإسرائيلي مساعدات إنسانية: فمنذ بداية عام 2013، هدمت القوات الإسرائيلية 99 مبنى ممول من الجهات المانحة، وهو أعلى من عدد 79 مبنى دمرتها في عام 2012 برمته.

أبرز التطورات

- ارتفاع أسعار بضائع أساسية في غزة.
- الجيش الإسرائيلي سيبدأ باستخدام استدعاء الأطفال عوضا عن الاعتقالات الليلية.
- مصادرة أو تدمير مساعدات قدمتها جهات مانحة عدة مرات هذا الشهر.
- خطط استجابة تستهدف المناطق المعرضة لعنف المستوطنين.

أبرز الأرقام في أيلول/سبتمبر 2013

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	1
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	375
أطفال فلسطينيون محتجزون لدى إسرائيل	179
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	94
طلبات المرضى للخروج من غزة التي وافقت عليها إسرائيل	91%

تمويل المناشدة الإنسانية الموحدة

401 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 61% من التمويل

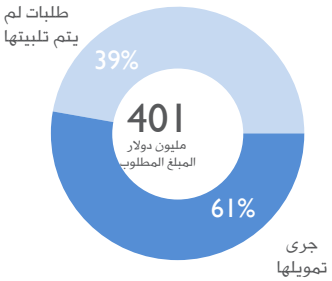

محتويات التقرير

استمرار فرض القيود على طول الحدود مع مصر 3
متابعة لبواعث القلق المتصلة بمعاملة الأطفال الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية 6
الاستجابة الإنسانية المقررة خلال موسم قطف الزيتون لعام 2013 8
ارتفاع حدة التوترات يقلص الوصول إلى التعليم في الجزء الخاضع للسيطرة الإسرائيلية من مدينة الخليل 10
ثاني أعلى عدد شهري لعمليات الهدم في 2013 12
المستجدات الربع سنوية حول وصول موظفي المنظمات الإنسانية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة 16

www.ochaopt.org
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org
Scan it! with QR reader App
بالتنسيق ننقذ الأرواح

شهد هذا الشهر أيضاً تدهوراً في الوصول إلى التعليم في الجزء الذي تسيطر عليه إسرائيل في مدينة الخليل، وتضمن إغلاقا مؤقتا لبعض المدارس، وإصابة واعتقال الأطفال في سن الدراسة، وتقليص القدرة على الانتظام في المدارس. وتفاقم الوضع المتوتر عادة في هذا المنطقة هذا الشهر بسبب مقتل جندي إسرائيلي على يد قنّاص فلسطيني، كذلك تدفق عشرات الآلاف من الإسرائيليين للاحتفال بالأعياد اليهودية. وأفادت المنظمات الإنسانية التي توفر تواجداً من أجل الحماية في المدينة أن تدخلاتها الرامية إلى تسهيل عبور الطلاب والمعلمين من خلال الحواجز الإسرائيلية في هذا الجزء من المدينة، فشلت إلى حد كبير.

وشهد قطاع غزة، هذا الشهر تطورا إيجابيا عندما بدأت السلطات الإسرائيلية بالسماح بدخول 50 حمولة شاحنة من مواد البناء إلى غزة يومياً للاستخدامات التجارية. وعوضت هذه الكمية، إلى درجة محدودة، الانخفاض الحاد في مخزون هذه المواد المنقولة عبر الأنفاق غير القانونية الواقعة أسفل الحدود مع مصر. ولكن هذا التطور لم يدم طويلا، إذ أوقفت السلطات الإسرائيلية في 13 تشرين الأول/أكتوبر دخول جميع أنواع مواد البناء، بما في ذلك المخصصة للمشاريع التي تنفذها منظمات دولية، عقب اكتشاف نفق يمتد من غزة إلى إسرائيل أعلنت حماس مسؤوليتها عن حفره. وإذا لم يرفع هذا الوقف في الأيام المقبلة، فإن هذا العائق الجديد سيؤدي إلى وقف العمل في مشاريع هامة في مجال الخدمات والبنى التحتية، وسيؤدي إلى تسريح العمال، مما يضاعف سوء الوضع الإنساني الهش أصلاً.

ولا تزال المنظمات الإنسانية تواجه قيوداً مفروضة على تنقل موظفيها، ويشمل ذلك ما نتج عن تطبيق نظام التصاريح للموظفين المحليين الذين يسعون إلى الوصول إلى القدس الشرقية، وكذلك الدخول إلى غزة والخروج منها. وفي حين تتم الموافقة على جميع طلبات التصاريح تقريباً التي تقدمها بعض الوكالات، يواجه البعض الآخر من الوكالات رفضاً لهذه الطلبات بنسبة 100 بالمائة وبشكل منتظم. وفي قطاع غزة، تواصل السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع أيضاً إعاقة عمل المنظمات غير الحكومية الدولية، بما في ذلك بسبب مطالب تتعلق بتطبيق الأنظمة الضريبية، وكذلك بسبب الربط بين هذه المطالب وإصدار تصاريح الخروج.

من ناحية أخرى، قدم أيلول/سبتمبر أيضاً بعض الأمثلة على الفرص المتاحة للتدخل الناجح للعاملين في المجال الإنساني. وتتصل إحدى هذه الحالات بقضية الأطفال الفلسطينيين الذين يعتقلهم الجيش الإسرائيلي. ففي أعقاب نشر دراسة حول هذا الموضوع في وقت سابق من هذا العام، بدأت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بالتواصل بشكل مكثف مع السلطات الإسرائيلية لمناقشة تنفيذ توصياتها. وأدت هذه المبادرة مؤخرا إلى عدد من الإعلانات ذات الصلة التي أعلنها الجيش الإسرائيلي، بما في ذلك اختبار الاستدعاء بدلا من الاعتقالات الليلية، والتي يتم خلالها الإبلاغ عن حوادث اعتداء متكررة على الأطفال.

وفي هذا الشهر، واستباقا لبداية الموسم السنوي لقطف الزيتون، بادرت المنظمات الإنسانية بسلسلة من الأنشطة التي تهدف إلى دعم مزارعي الزيتون الفلسطينيين المتضررين من عنف المستوطنين الإسرائيليين. وشمل ذلك تقييماً شاملاً للاحتياجات، والتي أسفرت عن تحديد أكثر من 500 عائلة تعرضت بساتين الزيتون المملوكة لها لأضرار منذ عام 2011، في حاجة للحصول على المساعدة النقدية. بالإضافة إلى ذلك، نسقت مجموعة الحماية تواجداً للحماية في المناطق المتضررة من عنف المستوطنين بمشاركة 11 منظمة وسيتم تنفيذه خلال موسم قطف الزيتون الحالي.

تقع على القوة المحتلة بموجب القانون الدولي الإنساني مسؤولية ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الواقعين تحت الاحتلال. وهي أيضا ملزمة باحترام وحماية الموظفين في المنظمات الإنسانية وتسهيل تقديم المساعدات الإنسانية.

استمرار فرض القيود على طول الحدود مع مصر

هذا القسم يتضمن مساهمات مقدمة من قطاع الأمن الغذائي ومجموعة الحماية.

ارتفاع أسعار السلع الأساسية

تنقل الأشخاص

أغلقت السلطات المصرية منذ أوائل حزيران/يونيو عام 2013 معبر رفح بشكل متقطع، وهو نقطة الخروج والدخول الرئيسية إلى قطاع غزة بالنسبة للفلسطينيين، نتيجة للقيود طويلة الأمد التي تفرضها إسرائيل على تنقل الأشخاص عبر معبر إيرز. وأغلق المعبر هذا الشهر بشكل مستمر بين 17-11 و27-20 أيلول/سبتمبر، بمجموع 15 يوماً من أصل 30 يوما يفترض أن يفتح فيها المعبر خلال الشهر. وحين كان المعبر مفتوحاً، لم يعمل سوى أربع ساعات يومياً، ستة أيام في الأسبوع، ولفئات محدودة من المسافرين، مقارنة بجدوله السابق عندما كان يعمل تسع ساعات يوميا، سبعة أيام في الأسبوع.

استمرت في هذا الشهر الإجراءات التي تهدف إلى تقييد عمل الأنفاق غير القانونية الواقعة أسفل الحدود بين مصر وغزة وفتح معبر رفح بصورة محدودة.

وشهد أيلول/سبتمبر أقل عدد من المسافرين عبر معبر رفح منذ شباط/فبراير 2011. وسمح في أيلول/سبتمبر لمتوسط يومي قدره 113 مسافراً بالعبور إلى مصر وحوالي 103 آخرين بدخول غزة، معظمهم حالات طبية، وطلاب، وأشخاص يحملون تأشيرات سفر وجنسيات أجنبية، أي أقل بكثير من المتوسط اليومي الذي قارب 1,860 شخصاً عبروا في حزيران/يونيو 2013. وبحلول نهاية الشهر، أفادت سلطة المعابر والحدود في غزة أن ما يقرب من 4,000 شخص مسجلين وينتظرون السماح لهم بالسفر إلى مصر وجهات أخرى.

شهد شهر أيلول/سبتمبر أقل عدد من المسافرين عبر معبر رفح منذ شباط/فبراير 2011.

في أعقاب الزيادة التي طرأت على عدد سكان غزة الذين سمح لهم بالعبور عبر معبر ايريز في الشهرين الماضيين، شهد أيلول/سبتمبر الماضي انخفاضاً طفيفاً، يعزى في الأساس إلى إغلاق المعبر بسبب الأعياد اليهودية.

وتحد القيود التي تفرضها كل من السلطات الإسرائيلية والمصرية على معبر إيريز ورفح بصورة كبيرة من حرية تنقل الفلسطينيين وتعيق حقهم في الدخول والخروج من قطاع غزة، وتؤدي أيضا إلى مصاعب إنسانية (انظر دراسة الحالة الواردة في هذا التقرير).

نقل البضائع

عملت الأنفاق غير القانونية الواقعة أسفل الحدود بين مصر وغزة في السنوات القليلة الماضية كقناة رئيسية لتوريد مواد البناء إلى قطاع غزة، إذ أنّ نقل هذه المواد ما زال محظورا عبر المعابر الرسمية مع إسرائيل رغم التحسينات التي طرأت مؤخرا والموضحة أدناه. وكانت الأنفاق أيضا نقطة الدخول الرئيسية للوقود المهرب الأرخص سعراً بسبب الدعم الحكومي المصري من الوقود المستورد من إسرائيل. وشهد أيلول/سبتمبر الماضي زيادة طفيفة في حركة الوصول عبر الأنفاق مقارنة بالشهر السابق: أفيد أنه ما بين 10 و20 نفقاً كانت تعمل، وارتفع العدد اليومي للشاحنات من 10 في بداية هذا الشهر، إلى ما بين 30 و40 شاحنة يومياً عند نهاية الشهر. غير أنّ التقديرات تشير إلى أن أقل

من 900 شاحنة من البضائع دخلت قطاع غزة عبر الأنفاق خلال الشهر كله، مقارنة بأكثر من 5,000 شاحنة قبل القيود الحالية.

وبدأت الحكومة الإسرائيلية في 22 أيلول/سبتمبر بالسماح لخمسين شاحنة محملة بمواد بناء للاستخدام التجاري بالدخول إلى غزة يوميا عبر معبر كيرم شالوم الخاضع للسيطرة الإسرائيلية، بالإضافة إلى 20 شاحنة محملة الحصى يوميا سمح بدخولها منذ كانون الأول/ديسمبر 2012. ووفقا لاتحاد المقاولين الفلسطيني يحتاج قطاع غزة إلى 300 شاحنة محملة بمواد البناء يومياً كحد أدنى يقدر؛ ويمثل هذا تقريباً القدرة الحالية الكاملة لمعبر كيرم شالوم لجميع الواردات. ونظرا لهذا النقص، بقيت أسعار مواد البناء في نهاية الشهر أعلى بنسبة 20 بالمائة تقريباً من أسعار حزيران/يونيو عام 2013.

شهد أيلول/سبتمبر أيضا زيادة في كمية الوقود المهرب عبر الأنفاق غير القانونية، وورد أنّ ما بين 300,000-400,000 لتر من الوقود، معظمها من الديزل، دخلت غزة يوميا خلال الأسبوع الأخير من الشهر، مقارنة بما يقرب من 200,000 لتر في بدايته. غير أنّ هذه الكمية لا تمثل سوى 40 بالمائة مما يقرب من مليون لتر يومياً كانت تدخل إلى قطاع غزة يومياً قبل حزيران/يونيو 2013. وبحلول نهاية الشهر، بلغ احتياطي محطة توليد الكهرباء في غزة من الوقود أقل من مليون لتر، مقارنة باحتياطي المحطة قبل حزيران/يونيو الذي بلغ ثمانية ملايين لتر. وتعمل غالبية محطات الوقود الـ 180 جزئيا، وتبيع في الغالب البنزين الإسرائيلي، مع استمرار ملاحظة طوابير طويلة لدى محطات الوقود التي تبيع الديزل المصري عندما يكون متوفراً. وما زالت فترات انقطاع التيار الكهربائي تصل إلى 12 ساعة يوميا في معظم المناطق، مما أثر سلباً على التشغيل المنتظم لآبار المياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي وتوفير الخدمات الطبية الأساسية.

هنالك بالفعل تدهور في حالة الأمن الغذائي في غزة في الأشهر القليلة الماضية، بسبب ارتفاع أسعار سلع أساسية.

ضغوط متزايدة على سبل العيش

تؤدي القيود التي فرضتها مصر إلى مضاعفة الضغوط الموجودة أصلا على سبل العيش في غزة. وأشار البنك الدولي إلى أن قطاع البناء شكل أكثر من 80 بالمائة من نسبة النمو في غزة خلال الربع الأول من عام 2013، وإلى أن غالبية مواد البناء تم تهريبها عبر الأنفاق غير القانونية، وحذر البنك مؤخرا من أن «الإجراءات الأخيرة التي فرضتها السلطات المصرية للحد من أنشطة الأنفاق من المتوقع أن تؤدي إلى انخفاض كبير في إنتاج قطاع البناء على مدى الأشهر المقبلة. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى انخفاض عام في النمو في غزة لاسيما بالنظر إلى الدور الهام الذي لعبه هذا القطاع في دفع عجلة النمو في السنوات القليلة الماضية.»[2] وأظهرت حالة الأمن الغذائي في غزة تدهوراً بالفعل في الأشهر القليلة الماضية، مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل الخبز (بنسبة 11 بالمائة)، والزيوت النباتية (بنسبة 7 بالمائة)، والأرز (بنسبة 33 بالمائة) وسلع أخرى تعتبر حيوية لاقتصاد غزة، خاصة الوقود ومواد البناء. ويؤدي هذا إلى زيادة في درجة انعدام الأمن الغذائي، سواء بصورة مباشرة، من خلال زيادة أسعار المواد الغذائية، أو بشكل غير مباشر، من خلال ارتفاع البطالة نتيجة للقيود الاقتصادية. وستؤدي إمكانية تأخّر السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة عن دفع الرواتب ستؤدي إلى زيادة تفاقم الوضع العام وسيكون لها عواقب على مستويات الأمن الغذائي. وفي عام 2012، ساهم انعكاس التحسينات التدريجي في الأمن الغذائي المسجلة منذ عام 2009، والتأخيرات في دفع رواتب القطاع العام والمساعدات الاجتماعية في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في غزة من 44 بالمائة في عام 2011 إلى 57 بالمائة في عام 2012، وكذلك زادت من اعتماد الأسر على المساعدات الغذائية.[3]

كما أثيرت مخاوف بشأن تأثير ذلك على سبل المعيشة وتدهور الأوضاع الاقتصادية في المناطق المقيد الوصول إليها. وتفاقمت مؤخراً الضغوط السابقة الناجمة عن فرض قيود على الوصول إلى مناطق برية وبحرية جراء القيود المصرية الأكثر صرامة على طول الحدود البحرية مما جعل صيادي غزة غير قادرين على الصيد غير القانوني في المياه المصرية وقليلون قادرون على تحمل ارتفاع أسعار الوقود.

وعموما، هناك مخاوف من لجوء الكثيرين في غزة إلى آليات تكيف السلبية. ووفقاً لجماعات حقوق الإنسان الفلسطينية، هناك زيادة كبيرة في عدد الفلسطينيين الذين اعتقلوا هذا العام أثناء محاولتهم

*دراسة الحالة هذه قدمتها منظمة الصحة العالمية

فلسطيني حديث الولادة يموت على حدود رفح

في 26 أيلول/سبتمبر عام 2013 سافرت إيمان مشهراوي، وهي حامل في شهرها الثامن، من المغرب، حيث تعيش هناك منذ أربع سنوات، لزيارة عائلتها في قطاع غزة. وبعد أن سافرت جواً إلى القاهرة، أمضت ليلة في المطار قبل أن تبدأ رحلتها الطويلة إلى العريش في سيارة أجرة، ومن ثم، أخذت سيارة أجرة أخرى إلى معبر رفح الحدودي. ولم يتمكن أفراد عائلتها الذين كانوا في الماضي يأتون إلى القاهرة لمساعدتها، من مغادرة غزة بسبب القيود التي تفرضها السلطات المصرية على العبور. وأفادت إيمان، بأن رحلتها إلى رفح كانت طويلة بسبب عمليات التفتيش الأمنية المتكررة، ولذلك، في الوقت الذي وصلت فيه المعبر في السابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر، كان المعبر مغلقا طوال اليوم.

وأنهكت الرحلة إيمان بشدة، وفي ضوء حالتها، حثتها عائلتها على السعي للعبور كحالة إنسانية خاصة من المعبر، ولكن وفقا لإيمان، رفض المسؤولون في الجانب المصري من المعبر السماح لها بالمرور. وعندما طلبت أن يسمح لها بالراحة في منطقة الصلاة الصغيرة داخل محطة المسافرين حتى يفتح المعبر رفض طلبها أيضا. وأفادت إيمان بأنها كانت مرهقة في هذه اللحظة وطلبت بنقلها إلى المستشفى لكن المسؤولين في المعبر أشاروا إلى أنهم غير قادرين على مساعدتها.

دعاها رجل مصري يعمل مع أولاده في كشك قريب للإقامة في منزله لانتظار موعد فتح المعبر في اليوم التالي. وعلى الرغم من أن موعد ولادتها حدد بعد شهر، إلا أنها بدأت تعاني من الطلق. وعندما اشتد الطلق، اتصل الرجل لإحضار سيارة إسعاف عدة مرات، طالباً بأن يتم نقلها إلى المستشفى لأنها كانت في حالة مخاض، لكنه أبلغ أنه لا يمكن لسيارات الإسعاف أن تتحرك أثناء حظر التجول الليلي المفروض في المنطقة. ونتيجة لذلك، قرر الرجل وزوجته أن يأخذا إيمان إلى المستشفى بأنفسهما. وقالت «تم تأخيرنا عند حاجز أمني لمدة ساعتين وبعد ذلك وضعت الطفل في سيارته، وكان الطفل على قيد الحياة .... كان الوقت ليلا (الساعة 10 مساء)، لم يكن لدي لا عائلة ولا مساعدة طبية أثناء الولادة».

عند هذه المرحلة، روت إيمان أنها أغمي عليها، وسمح رجال الأمن للسيارة بالذهاب إلى المستشفى. وقالت «عندما استيقظت، كنت في المستشفى وكان الرجل المصري وزوجته الأشخاص الوحيدون هناك. وقدما لي تعازيهما بوفاة ابني محمد.» وفي اليوم التالي، قامت عائلة مشهراوي بالتنسيق لسفر سيارة الإسعاف للعودة عبر حدود رفح لإيمان المصدومة، والتي حملت جثمان طفلها؛ وقد تم دفنه في غزة.

عبور السياج إلى داخل إسرائيل للبحث عن عمل غالباً. وسجلت مجموعة الحماية اعتقال 57 فلسطينياً، بينهم 27 طفلاً على الأقل في هذا السياق، في عام 2013، مقابل 52 فلسطينياً، من بينهم 20 طفلاً على الأقل في عام 2012. ووفقاً لمجموعة الحماية، في أيلول/سبتمبر 2013 وحده، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية في هذا السياق عشرة أشخاص (بينهم ثلاثة أطفال)، أفرج عن ستة منهم. في 30 أيلول/سبتمبر، أطلق الجيش الإسرائيلي النار وقتل رجلاً أعزل في شمال غزة، واعتقل رجلاً ثانياً كان بصحبته. ويعتقد أنّ الرجلان كانا يحاولان العبور إلى إسرائيل في ذلك الوقت بهدف البحث عن عمل. وفي 10 آب/أغسطس، قتل رجل فلسطيني على الجانب الإسرائيلي من السياج يعتقد أنه كان يحاول العبور إلى إسرائيل للعمل كذلك.

متابعة لبواعث القلق المتصلة بمعاملة الأطفال الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية

الجيش الإسرائيلي يبدأ في استخدام الاستدعاء عوضاً عن الاعتقالات الليلية

أسفر التواصل المكثف بين اليونيسيف والسلطات الإسرائيلية عن عدد من التحسينات المتعلقة بالأطفال الفلسطينيين المحتجزين في السجون العسكرية الإسرائيلية.

أصدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في شباط/فبراير 2013 وثيقة بعنوان، «الأطفال في الحجز العسكري الإسرائيلي -ملاحظات وتوصيات»،[4] شملت 38 توصية على أساس الأدلة لضمان حماية أفضل للأطفال الذين يخضعون لنظام المحاكم العسكرية الإسرائيلي. ورداً على الوثيقة، أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية أنها ستدرس الاستنتاجات وتعمل على تنفيذها من خلال التعاون المستمر مع اليونيسيف.

وفي هذا السياق، عيّن المحامي العام العسكري «المدعي العام العسكري ليهودا والسامرة» (الضفة الغربية) كمركز تنسيق في الحوار مع اليونيسيف بشأن هذه المسألة. كان المدعي العام العسكري يتواصل بشكل وثيق مع اليونيسيف، وكان يراجع توصيات وثيقة اليونيسيف. هذا التواصل أساسي في العمل لحماية الأطفال وتسهيل إجراء تحليل أعمق وفهم لعملية الاعتقال والاحتجاز والمحاكمة التي يقوم بها الجيش في الضفة الغربية.[5] هناك أربعة تطورات رئيسية حتى الآن:

التطور الأول والأكثر أهمية هو أن القيادة الوسطى للجيش الإسرائيلي (التي تغطي الضفة الغربية) وافقت على تجربة اختبار استخدام الاستدعاء في منطقتين من الضفة الغربية، بدلا من الاعتقالات الليلية. وهذا تطور حاسم، لأنه سيسهم، إذا نُفذ بشكل فعّال، في معالجة عدد من بواعث القلق المتعلقة بأول 24 ساعة بعد الاعتقال، والتي يكون الأطفال خلالها أكثر عرضة للخطر. وعلى وجه الخصوص، سوف يسهم في تخفيض عدد الاعتقالات الليلية، والتجربة المؤلمة لجميع أفراد الأسرة، والمزاعم حول الاعتداء التي تتم في الطريق إلى مركز الاستجواب. وتقدر اليونيسيف أن الأمر سيستغرق من الجيش الإسرائيلي نحو شهرين لتصميم التجربة والشروع فيها.

ثانيا، أعلن المدعي العام العسكري أنه منذ حزيران/يونيو 2013، تعقد جلسات نظر الحبس الاحتياطي للأطفال منفصل عن جلسات البالغين. وهذه نتيجة لاتفاق شفهي بين الادعاء العام والقضاة. إن احتجاز الأطفال في أماكن منفصلة عن البالغين مبدأ أساسي في قضاء الأحداث.

*المعلومات الواردة في هذا القسم قدمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) نيابة عن مجموعة العمل لحماية الطفل لمجموعة الحماية.

ثالثا، تم إصدار أمرين عسكريين في عام 2013 فيما يتعلق بالأطفال الفلسطينيين الذين يمثلون أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية: الأول، يخفض الأمر العسكري 1711 الذي دخل حيز التنفيذ في نيسان/أبريل عام 2013، المدة الذي يمكن احتجاز طفل فلسطيني خلالها قبل المثول أمام قاضي المحكمة العسكرية للمرة الأولى.[6] ويقلص النظام الجديد المدة من أربعة أيام إلى 24 ساعة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 13-12، ومن أربعة أيام إلى يومين للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15-14. وليس هناك تغيير بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 17-16. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفترات الزمنية يمكن تمديدها لمدة 24، 48 أو 96 ساعة إضافية لأغراض التحقيق الاستثنائية والطارئة.

وينص أمر آخر (الأمر العسكري 1726) دخل حيز التنفيذ يوم 6 تشرين أول/أكتوبر 2013 على أن الحبس الاحترازي للطفل يمكن تمديده لفترات تصل إلى 10 أيام فقط. وبعد فترة تحقيق تراكمية تتجاوز 15 يوماً، تخول السلطة القضائية لتمديد الحبس الاحترازي للطفل لمحكمة الاستئناف العسكرية.

وأخيرا، التزم المدعي العام العسكري بالمتابعة مع الجهات المختلفة لوضع مجموعة من القواعد التي من شأنها أن "تجسد المصالح الفضلى للطفل"[7] وأن تضمن يشكل أفضل المبادئ والمعايير العالمية لحقوق الطفل.

إنّ تطبيق إجراء الاستدعاء، إذا نُفذ بشكل فعّال، سيسهم في معالجة عدد من بواعث القلق المتعلقة بأول 24 ساعة بعد الاعتقال، والتي يكون الأطفال خلالها أكثر عرضة للخطر.

وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك مخاوف: استمرت مزاعم الانتهاكات ضد الأطفال الفلسطينيين أثناء عملية الاعتقال والاستجواب والاحتجاز، ويجب تحديد مسار لتنفيذ العديد من التوصيات الواردة في التقرير.[8] ستواصل اليونيسيف على مدى الأشهر الستة المقبلة، العمل مع المحامي العسكري العام وتدعو لتنفيذ جميع التوصيات الـ 38 في وثيقة اليونيسيف. وتشمل هذه التوصيات حظر ممارسات مثل عصب العينين، والقيود المؤلمة والحبس الانفرادي للأطفال. وتؤكد اليونيسيف أنه باستثناء الظروف القصوى، لا ينبغي اعتقال الأطفال في الليل، ويجب أن يكون محامٍ أو أحد أفراد العائلة حاضراً أثناء استجواب الطفل المشتبه ويجب عمل تسجيل فيديو.

في نهاية أيلول/سبتمبر 2013، كان 179 طفلا تتراوح أعمارهم بين 12 إلى 17 عاما في السجون الإسرائيلية بزعم ارتكاب انتهاكات أمنية.[9] وكان من بين هؤلاء 96 طفلاً في فترة احتجاز قبل المحاكمة و66 كانوا يقضون حكماً. وعلى مدى العامين ونصف العام الماضية تراوح عدد الأطفال الفلسطينيين المحتجزين حول 200 طفل شهرياً. ويظهر المعدل الشهري لعام 2013 أن 215 طفلاً شهرياً كانوا محتجزين لدى الجيش الإسرائيلي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 9.7 بالمائة مقابل 196 طفلاً شهرياً في عام 2012.

الاستجابة الإنسانية المقررة خلال موسم قطف الزيتون لعام 2013

مساعدات نقدية وحضور للحماية يستهدف المناطق المعرضة لعنف المستوطنين.

*المعلومات الواردة في هذا القسم قدمها قطاع الأمن الغذائي ومجموعة الحماية.[10]

يزرع ما يقرب من 51 بالمائة من الأراضي المزروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومعظمها في الضفة الغربية، بأشجار الزيتون، وتشكل صناعة زيت الزيتون 25 بالمائة من الدخل الزراعي في البلاد[11]وتساهم في معيشة ما يقرب من 100,000 عائلة.[12] وتشكل القيمة المضافة لمعاصر الزيتون وحدها 5.4 مليون دولار أمريكي في السنة.[13] لكن وصول المزارعين والتجار الفلسطينيين إلى الأسواق المحلية والوطنية، وأسواق التصدير محدود، وأثرت القيود التي تفرضها إسرائيل على الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية، فضلا عن عنف المستوطنين في الضفة الغربية بشدة على صناعة الزيتون الفلسطينية.

إنّ ما يقرب من 150 تجمعاً فلسطينياً عزل بعض أراضيها الزراعية بين الجدار والخط الأخضر، وكي يصل المزارعون الفلسطينيون إلى أراضيهم الزراعية وموارد المياه، يجب عليهم أن يدخلوا من خلال واحدة من 74 بوابة، يتم فتح ومعظمها (52) خلال أشهر موسم قطف الزيتون فقط. وخلال هذه الأشهر، يجب على المزارعين استخدام آلية "التنسيق المسبق" أو أن يحصلوا على تصاريح "زائرين" من السلطات الإسرائيلية. وخلال الفترة المتبقية من العام، تبقى معظم هذه البوابات مغلقة، ويتم ترك الأشجار مهملة، مما يؤدى إلى انخفاض المحاصيل والدخول.

إنّ ما يقرب من 150 تجمعاً فلسطينياً عزلت بعض أراضيها الزراعية بين الجدار والخط الأخضر.

تفاقمت الصعوبات الناجمة عن القيود المفروضة على الوصول بسبب مضايقات وعنف المستوطنين الإسرائيليين، ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم على حد سواء. ففي الفترة من عام 2009 إلى نهاية آب/أغسطس عام 2013، تم تدمير أو تخريب 38,532 شجرة في مثل هذه الحوادث،[14] وكانت هناك زيادة بنسبة 25 بالمائة في عدد أشجار الزيتون المتضررة في عام 2013 مقارنة بالعام السابق.[15] ويقع العديد من الحوادث في المناطق الزراعية التي اعتدى عليها المستوطنون من قبل، حيث فقد المزارعون بالفعل الأراضي وأشجار الزيتون، وهم بذلك، أكثر عرضة للخسائر الاقتصادية.

للتخفيف من تأثير عنف المستوطنين الإسرائيليين ضد المجتمعات الزراعية الفلسطينية، يقوم قطاع الأمن الغذائي، من خلال مشروع منظمة الأغذية والزراعة وبالتنسيق مع وزارة الزراعة الفلسطينية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بإجراء تقييمات[16] للاحتياجات لكل حالة على حدة وتوفير الاستجابة

تصوير: بشار معمر، أيلول/سبتمبر 2013

شجرة زيتون أتلفت بسبب هجمات المستوطنين في قريوط، محافظة نابلس

للأسر المتضررة من عنف المستوطنين (وكذلك من حالات الهدم). وخلال مرحلة تقييم الاحتياجات، تم تحديد 512 أسرة لتحصل على مساعدات نقدية عن الأضرار التي تكبدتها بين عامي 2011 و2013، بما في ذلك عن الأضرار التي لحقت ببساتين الزيتون. يجب أن يُنفق النقد المقدم للأسر على الأنشطة الزراعية المولدة للدخل. وسوف يتلقى المزارعون المستهدفون الإرشاد والدعم التقني أيضا بينما تجري إعادة بناء ممتلكاتهم أو يجري تأهيلها. ولضمان التوزيع العادل للموارد لأكبر عدد من الأسر المتضررة، فإن الحد الأقصى للدفع لكل حادث هو 5,000 دولار أمريكي.

وبالإضافة إلى ذلك، تقود مجموعة الحماية، من خلال المجموعة الأساسية المعنية بعنف المستوطنين برئاسة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، مبادرة تسعى إلى تنسيق تواجد من أجل الحماية توفره منظمات لردع عنف المستوطنين الإسرائيليين الذي يستهدف المزارعين الفلسطينيين خلال موسم قطف الزيتون. وتشمل المبادرة، التي تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة خلال موسم قطف الزيتون 2012، خمس عشرة منظمة، بما فيها إحدى عشرة منظمة تركز على توفير تواجد للحماية. قامت المجموعة الأساسية بخصوص عنف المستوطنين بتنسيق تغطية 84 منطقة محددة كنقاط احتكاك حيث شكل عنف المستوطنين معضلة، والتي ستكون هدفاً لاستجابات التواجد من أجل الحماية للمنظمات المشاركة، مع المرونة لتغطية مناطق احتكاك أخرى تم تحديدها أثناء موسم القطف.[17] وسوف يجمع الأعضاء المشاركون أيضا المعلومات عن حوادث عنف المستوطنين في المجتمعات التي يوفرون فيها تواجداً وقائياً، وسيتم استخدام هذه المعلومات لتقديم التقارير وتشكيل استجابات الحماية (مثل المساعدة القانونية، والاستجابة النفسية والاجتماعية، أو مزيد من التواجد من أجل الحماية)، وحيثما يكون ملائماً، لإطلاق استجابات فيما بين المجموعات لحوادث عنف المستوطنين التي

تفاقمت الصعوبات الناجمة عن القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول بسبب إزعاج المستوطنين وعنفهم.

دراسة حالة: الأولوية الملحة – الإغاثة الأوّليّة – مساعدة طبية دولية لدعم مزارعي الزيتون خلال فترة التنسيق

للسنة الثانية على التوالي، ستقدم المنظمة الفرنسية غير الحكومية، منظمة الإغاثة الأوّليّة – مساعدة طبية دولية (PU-AMI) الدعم لمزارعي الزيتون الذين يمتلكون أو يستأجرون الأراضي الواقعة بجوار المستوطنات والتي يتعذر الوصول إليها دون تصريح إسرائيلي. تم تحديد ثلاث قرى للحصول على المساعدة النقدية مقابل العمل: كفر قدوم (محافظة قلقيلية)، وعوريف وبورين (محافظة نابلس). وتستهدف المساعدة تعظيم قطف المحصول لأقصى حد وتوفير بعض الحماية من هجمات المستوطنين نظرا لأعداد المزارعين الكبيرة المتواجدين على الأرض، والبعض منهم يعمل من خلال مبادرة النقد مقابل العمل لمنظمة الإغاثة الأوّليّة – مساعدة طبية دولية PU-AMI.

أحدث التطورات: واجهت منظمة الإغاثة الأوّليّة – مساعدة طبية دولية (PU-AMI) بعض التحديات في كفر قدوم، حيث بدأ التنفيذ بالفعل. مُنِّع المزارعون في أول تشرين الأول/أكتوبر من الوصول إلى أراضيهم لأسباب غير واضحة، وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، عقب إصابة أحد المستوطنين في محافظة رام اللّه، سمح لعدد محدود فقط من المزارعين بالوصول إلى أراضيهم. وأخيرا، لم يتمكن المزارعون من الوصول إلى أشجارهم أيام الجمعة والسبت بسبب المظاهرة الأسبوعية (ضد إغلاق الطريق الرئيسي المؤدي إلى القرية) وعطلة السبت اليهودية.

وبالإضافة إلى ذلك، مُنِّع موظفو منظمة الإغاثة الأوّليّة – مساعدة طبية دولية والعاملون من خلال برنامج النقد مقابل العمل من الوصول إلى المناطق الواقعة وراء الجدار لمدة سبعة أيام. ولكن، وبعد عدة مباحثات مع السلطات الإسرائيلية، والموظفين سُمح أخيرا لموظفي منظمة الإغاثة الأوّليّة – مساعدة طبية دولية بدخول المناطق.

تؤدي إلى أضرار في الممتلكات. وأيضاً، بمناسبة بدء موسم قطف الزيتون، أصدرت مجموعة الحماية تقرير عن مستجدات عنف المستوطنين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لتسليط الضوء على مخاوف الحماية المتواصلة بشأن عنف المستوطنين، بما في ذلك ما يتعلق بعدم إنفاذ القانون والمساءلة بشأن عنف المستوطنين.

ارتفاع حدة التوترات يقلص الوصول إلى التعليم في الجزء الخاضع للسيطرة الإسرائيلية من مدينة الخليل

انخفاض معدلات الحضور والمدارس تُغلق مؤقتا

واجه الوصول إلى التعليم في الجزء الخاضع للسيطرة الإسرائيلية في مدينة الخليل (يعرف باسم الخليل 2) عدداً من العراقيل في أيلول/سبتمبر، بما في ذلك تواجد الجيش الإسرائيلي المتزايد، وتدفق عشرات آلاف الإسرائيليين للاحتفال بالأعياد اليهودية، وإطلاق النار على جندي إسرائيلي، والعديد من المواجهات المباشرة بين القوات الإسرائيلية، والمستوطنين الإسرائيليين والسكان الفلسطينيين. أدت هذه الحوادث مجتمعة إلى تراجع الحضور في المدارس، وإغلاق بعض المدارس وإصابة واعتقال الأطفال في سن المدرسة.

أعيق هذا الشهر وصول الأطفال والمعلمين في مدينة الخليل إلى مدارسهم من المنطقة التي تخضع للسيطرة الفلسطينية إلى الجزء الخاضع للسيطرة الإسرائيلية، وداخل المنطقة ذاتها، وذلك جراء التأخير والمضايقات على الحواجز العسكرية الإسرائيلية حول البلدة القديمة. يفتش الجنود الإسرائيليون معظم، إن لم يكن جميع، حقائب الأطفال المدرسية يومياً، على الرغم من محاولات التدخل لمجموعة التواجد من أجل الحماية الذي توفره المنظمات الدولية. ويبدو أن هذه الممارسات قد أصبحت مقبولة بشكل طبيعي بالنسبة للطلاب الذين يفتحون حقائبهم بشكل روتيني عند دخول الحاجز، تحسباً للتفتيش الذي لا مفر منه. وقد أُجبرت المعلمات على المرور من خلال أجهزة الكشف عن المعادن رغم وجود تفاهم منذ فترة طويلة بأنه يمكنهن استخدام بوابة جانبية.

كان لحادث قتل جندي إسرائيلي بالقرب من مدرستي "الفيحاء والإبراهيمية" في 22 أيلول/سبتمبر في المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في الخليل أثراً كبيراً على التعليم بالنسبة للأطفال الفلسطينيين في منطقة الخليل وحولها. وأدت العمليات العسكرية الإسرائيلية المكثفة في أعقاب الحادث إلى إغلاق ثلاث مدارس في اليوم التالي، وانخفاض معدلات الحضور عند إعادة فتحها لعدة أيام بعد ذلك. هذا إلى جانب وصول حوالي 50,000 زائر يهودي إلى المدينة لقضاء عطلة عيد المظلة اليهودي بالترافق مع تعزيز القوات العسكرية، مما أدى إلى زيادة التوترات التي تمثلت في ثمانية أيام من الاشتباكات العنيفة. وشهدت هذه الفترة اعتقال مئات الشبان والعديد من الإصابات الخطيرة، ومرة أخرى أدى ذلك إلى إغلاق مؤقت للمدارس في المنطقة، بما في ذلك ثلاث مدارس تشرف عليها المنظمات الدولية التي توفر التواجد من أجل الحماية (الفيحاء، والإبراهيمية وقرطبة).

تفاقمت الأحداث المذكورة أعلاه نتيجة الزيادة في اعتداءات المستوطنين ضد أطفال المدارس أثناء تنقلهم اليومي. وتتراوح أحداث أيلول/سبتمبر بين الشتائم اللفظية والهجمات العنيفة، وبلغت ذروتها في منطقة شارع الشهداء. وهناك مخاوف من أن مثل هذه المضايقات ستستمر، بعد أنباء في يوم 24 أيلول/سبتمبر بأن المستوطنين الإسرائيليين أعادوا احتلال مستوطنة بيت أبو رجب، الواقعة بين مدرستي الفيحاء والإبراهيمية، وقرب مكان إطلاق النار على جندي إسرائيلي قبل يومين. وتم إبعاد المستوطنين بعد فترة وجيزة. وبما أن الأطفال في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل تعرضوا لظروف صعبة في طريقهم إلى المدرسة بشكل دائم، في هذا الشهر، بدأ البعض يعبرون عن المخاوف والقلق للمنظمات الدولية التي توفر تواجداً من أجل الحماية في المنطقة.

*المعلومات الواردة في هذا القسم قدمها برنامج المرافقة المسكوني18 لصالح مجموعة التعليم، مع مساهمات إضافية من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

تفاقم الاتجاه الباعث على القلق المتمثل في زيادة النشاط العسكري خلال هذا الشهر بسبب ارتفاع حوادث عنف المستوطنين تجاه أطفال المدارس الفلسطينيين أثناء رحلتهم اليومية إلى المدارس.

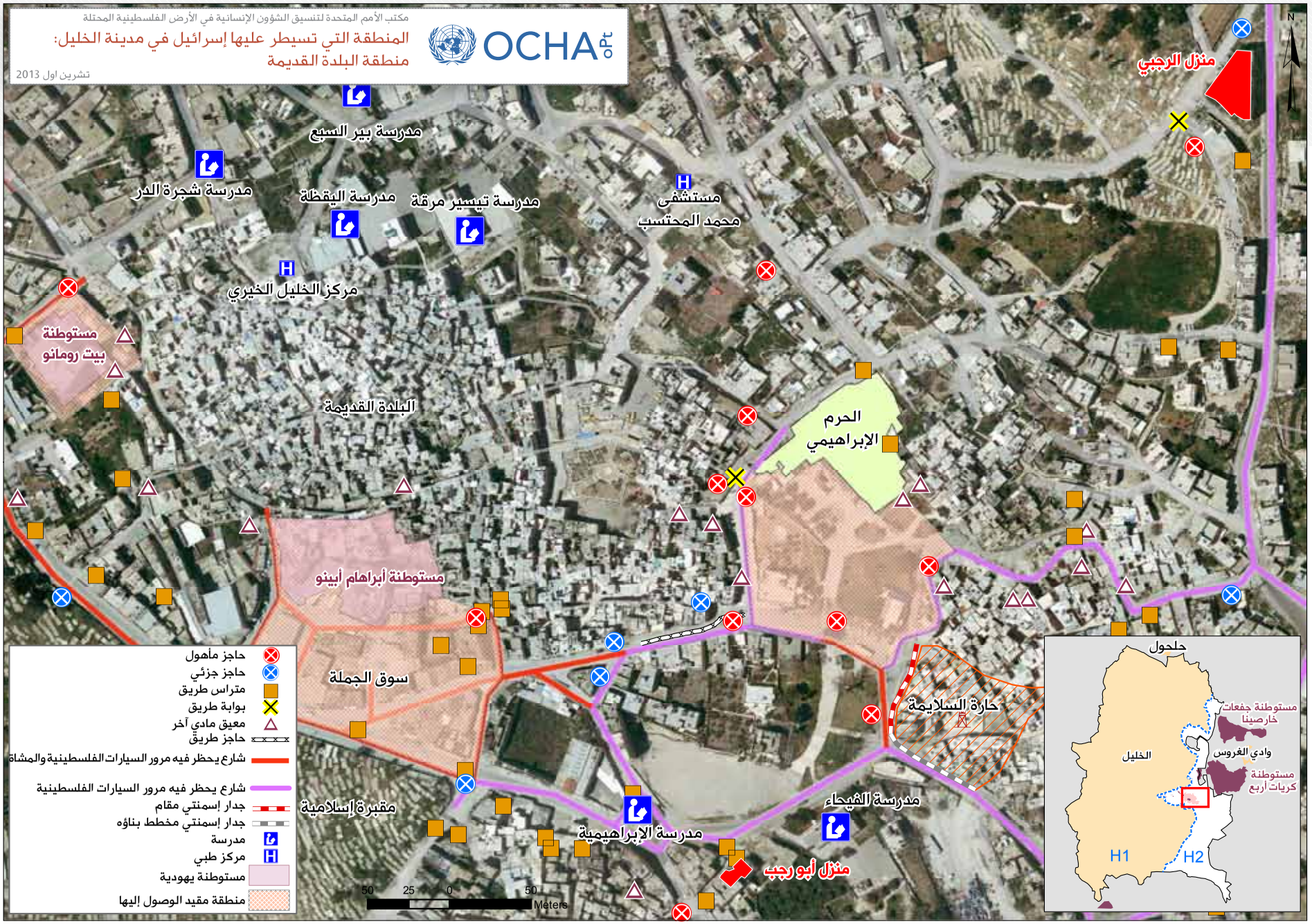
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة
OCHA oPt
المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل:
منطقة البلدة القديمة
تشرين اول 2013
N
منزل الرجبي
مدرسة بير السبع
مدرسة شجرة الدر
مدرسة اليقظة
مدرسة تيسير مرقة
مستشفى محمد المحتسب
مركز الخليل الخيري
مستوطنة بيت رومانو
البلدة القديمة
الحرم الإبراهيمي
مستوطنة أبراهام أبينو
سوق الجملة
حارة السلايمة
مقبرة إسلامية
مدرسة الإبراهيمية
مدرسة الفيحاء
منزل أبو رجب
حاجز مأهول
حاجز جزئي
متراس طريق
بوابة طريق
معيق مادي آخر
حاجز طريق
شارع يحظر فيه مرور السيارات الفلسطينية والمشاة
شارع يحظر فيه مرور السيارات الفلسطينية
جدار إسمنتي مقام
جدار إسمنتي مخطط بناؤه
مدرسة
مركز طبي
مستوطنة يهودية
منطقة مقيد الوصول إليها
50 25 0 50 Meters
حلحول
مستوطنة جفعات خارصينا
الخليل
وادي الغروس
مستوطنة كريات أربع
H1
H2

ظهر القلق أيضا في أيلول/سبتمبر فيما يتعلق باحتمال تسليم بيت الرجبي (الواقع قبالة وادي الحسين ومستوطنة كريات أربع) إلى مستوطنين إسرائيليين؛ عقدت الجلسة النهائية للبت في ملكية المنزل في 2 أيلول/سبتمبر عام 2013، ولكن لم يتم حتى الآن إصدار قرار. ومع وجود 200 طالب فلسطيني على الأقل يمرون من أمام البيت يومياً، سيضيف تسليم البيت للمستوطنين بالتأكيد المزيد من القيود على قدرة الطلاب (معظمهم من الإناث) على الوصول إلى مدارسهم في المنطقة.

يحتفظ الجيش الإسرائيلي بسيطرة أمنية منفردة على المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل من أجل حماية خمس مستوطنات إسرائيلية (تضم بضع مئات من السكان) أقيمت داخل حدود المدينة. وفي هذا السياق، يفرض الجيش الإسرائيلي سلسلة من القيود على الوصول للفلسطينيين،[19] والأكثر تضرراً هم حوالي 6,000 شخص يعيشون في المناطق المحاذية للمستوطنات. هناك 21 مدرسة ابتدائية وثانوية فلسطينية موزعة في أنحاء المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل، منها خمس تقع في أكثر المناطق تضررا: مدرسة الإخوة الثانوية، ومدرسة الفيحاء الابتدائية، ومدرسة المتنبي الابتدائية، ومدرسة الإبراهيمية الابتدائية، ومدرسة قرطبة الابتدائية. وبسبب الحظر المفروض على حركة المركبات الفلسطينية على طول بعض محاور الحركة الرئيسية هناك، وكذلك التدابير المتخذة للتحكم في مرور المشاة في هذه المناطق، فإن الوصول إلى المدارس الخمس لمعظم الطلاب والموظفين يكون فقط سيراً على الأقدام، ويتطلب عبور حاجز أو أكثر. لقد حول نظام الوصول المطبق في المناطق المقيدة رحلة الطلاب والمعلمين اليومية من وإلى المدرسة إلى رحلة طويلة ولا يمكن التنبؤ بها.

ثاني أعلى عدد شهري لعمليات الهدم في 2013

وقعت جميع عمليات الهدم خلال هذا الشهر باستثناء عملية واحدة في المنطقة (ج) في الضفة الغربية

تم هدم ما مجموعه 94 مبنى يمتلكها فلسطينيون هذا الشهر بحجة عدم حصولها على تراخيص إسرائيلية للبناء؛ وهذا هو ثاني أعلى معدل شهري منذ بداية عام 2013. ووقعت جميع عمليات الهدم باستثناء واحدة في المنطقة (ج) في الضفة الغربية.[20]

تهجير تجمع رعوي بأكمله في غور الأردن

وقعت غالبية عمليات الهدم في 16 أيلول/سبتمبر، في تجمع مكحول الرعوي في غور الأردن، عندما هدمت القوات الإسرائيلية جميع المباني السكنية والمعيشية في التجمع (باستثناء مخزنين للعلف ولوح شمسي). وفي المجمل، تم هدم 58 مبنى، من بينها 19 خيمة سكنية ومطبخا، و28 حظيرة للماشية، وتسعة مراحيض وغرفة للتخزين؛ وكوخاً من الزنك استخدم كروضة أطفال تم هدمه جزئيا أيضا. بعض هذه المباني تبرعت بها المنظمات الدولية. ونتيجة لذلك، تم تهجير عشرة عائلات تضم 48 شخصاً، بينهم 16 طفلاً. وبعد الحادث، أعلنت السلطات الإسرائيلية مكحول "منطقة عسكرية مغلقة"، مانعة العائلات من العودة إلى تجمعهم حتى 6:00 صباحاً في اليوم التالي. وبالرغم من هذا الأمر، بقيت الغالبية العظمى من السكان في المنطقة المجاورة لموقع الهدم مباشرة، وقضوا الليلة هناك في العراء، جنبا إلى جنب مع قطعانهم (حوالي 1,700 رأس من الأغنام).

منعت القوات الإسرائيلية الجهود التي تبذلها الوكالات الدولية والمحلية لتقديم المساعدة الإنسانية المتعلقة بتوفير المأوى للأسر المشردة في مكحول في عدد من المناسبات. في اليوم الذي وقعت فيه عمليات الهدم، استولت القوات الإسرائيلية التي تعمل على حاجز تياسير (والذي يتحكم بالوصول إلى غور الأردن من شمال الضفة الغربية) على شاحنة تحمل 22 صندوقا من المعدات الخاصة بحالات ما بعد الهدم تبرعت بها وكالة دولية. وفي 20 أيلول/سبتمبر، استولت أعداد كبيرة من القوات الإسرائيلية

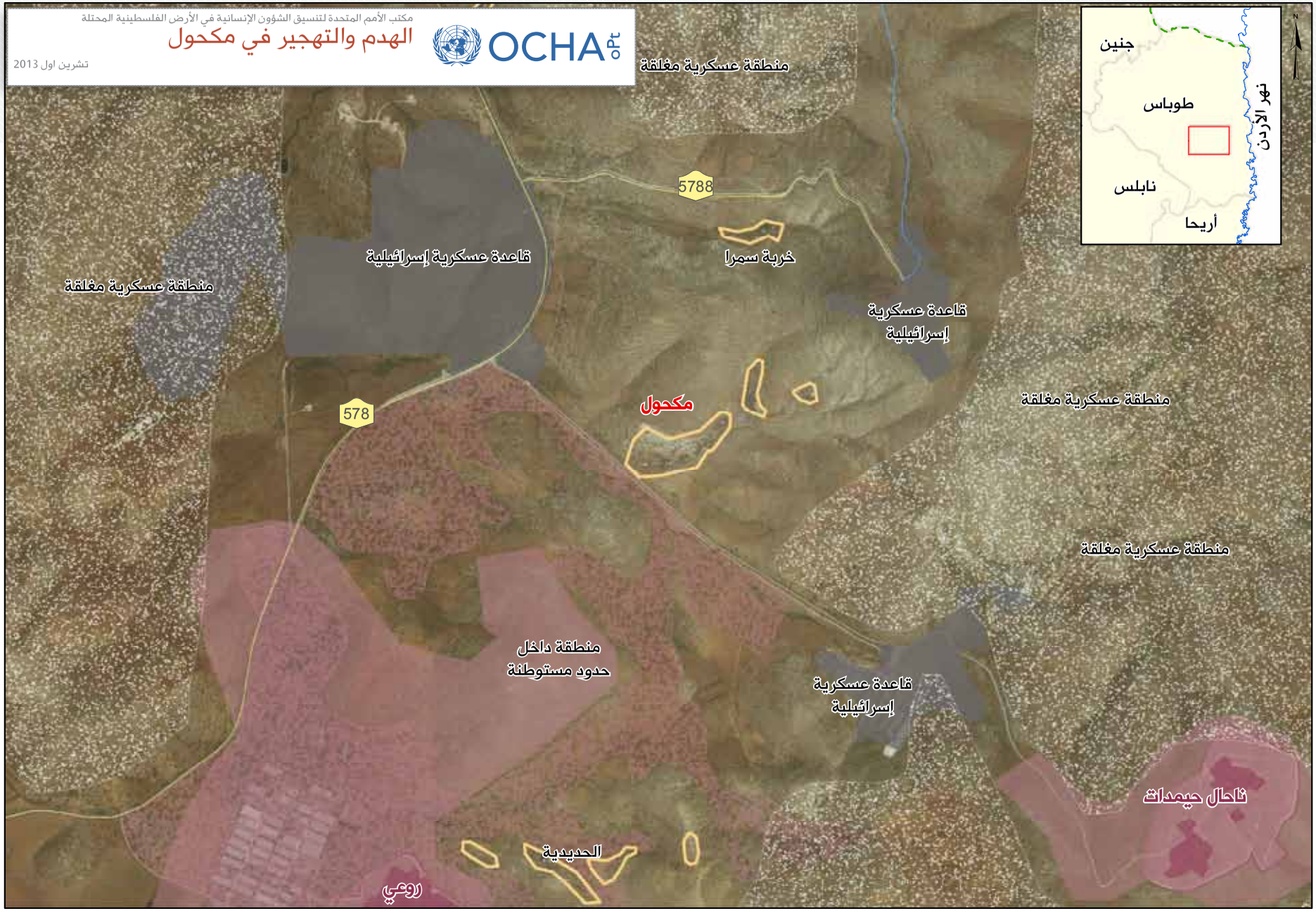
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة
الهدم والتهجير في مكحول
تشرين اول 2013
OCHA oPt
منطقة عسكرية مغلقة
5788
قاعدة عسكرية إسرائيلية
خربة سمرا
منطقة عسكرية مغلقة
قاعدة عسكرية إسرائيلية
578
مكحول
منطقة عسكرية مغلقة
منطقة عسكرية مغلقة
منطقة داخل حدود مستوطنة
قاعدة عسكرية إسرائيلية
تاحال حيمدات
الحديدية
روعي
جنين
طوباس
نابلس
أريحا
نهر الأردن
N

على شاحنة تحمل خمس خيام إلى جانب 20 وحدة لإقامة أسيجة قدمتها وكالة دولية أخرى، وذلك بحضور ممثلين من 10 دول مانحة، ومن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، ومن اثنين من المنظمات الدولية غير الحكومية، وممثلين عن محافظة طوباس. وفي المجمل، تم هدم و/أو الاستيلاء على 22 صندوقاً من المعدات الخاصة بحالات ما بعد الهدم و15 خيمة سكنية مؤقتة، بتمويل من الجهات المانحة (عشر جهات) أو التي أقامها فلسطينيون تضامناً مع التجمع (5)، بعد عملية هدم الأولي في السادس عشر من الشهر.

أحدث التطورات

في 3 تشرين الأول/أكتوبر (خارج الفترة المشمولة بالتقرير)، هدمت القوات الإسرائيلية أربعة مباني سكنية مؤقتة إضافية، اثنان منها تبرعت بهما منظمة غير حكومية دولية. وتشير التقارير الميدانية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن السكان ما زالوا عاجزين عن إعادة بناء منازلهم وحظائر لقطعانهم. ونتيجة لذلك، لا يزال العديد من السكان يقيمون مع أقاربهم في التجمعات المجاورة.

في يوم 24 أيلول/سبتمبر عام 2013، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية أمرا احترازيا للتجمع، ووفقا لهذا الأمر منعت الجيش الإسرائيلي حتى الثامن من تشرين الأول/أكتوبر 2013 على الأقل من طرد التجمع ومن هدم الخيام التي يتم بناؤها هناك. وأعلنت المحكمة أن هذا الأمر لا ينطبق على المباني التي هدمت لأسباب أمنية أو لعمليات عسكرية.

وقعت عمليات هدم واسعة النطاق أيضاً هذا الشهر في تجمع الزعيم البدوي، حيث تم هدم 18 مبنى، التجمع بأكمله تقريباً، يوم 11 أيلول/سبتمبر. أدت عمليات الهدم تلك إلى تهجير سبع عائلات، يبلغ عدد أفرادها 41 شخصاً، أكثر من نصفهم أطفال. يقع هذا التجمع داخل المنطقة المخططة لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم (محافظة القدس) وربطها إقليميا مع مستوطنات القدس الشرقية (خطة شرق E1 1).

جاءت عمليات الهدم في مكحول والزعيّم بعد قيام السلطات الإسرائيلية بهدم كل المباني في تجمع تل العدسة البدوي في 19 آب/أغسطس، وتهجير التجمع نتيجة لذلك إلى جانب "الضفة الغربية" من الجدار. وفي إشارة إلى هذه الحالات، أوضح مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، هذا الشهر، أن "عمليات الهدم الجماعية هذه تثير مخاوف جدية إزاء الحظر المفروض على الإخلاء القسري بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأن هناك

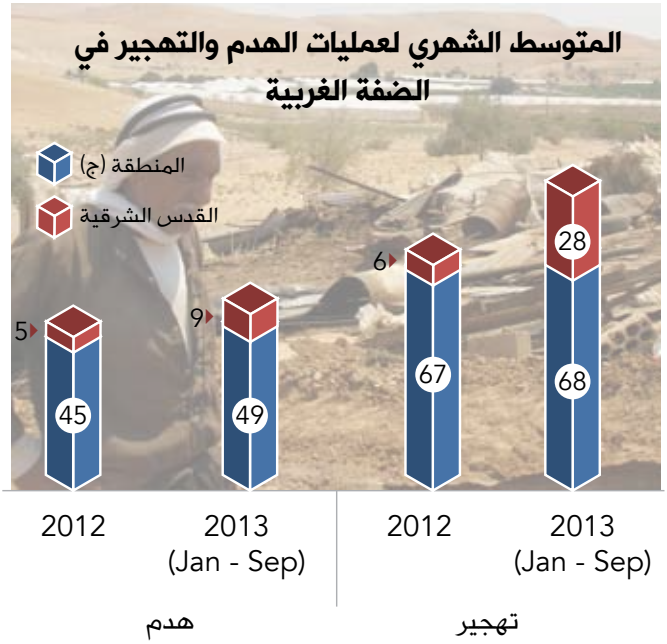

إنّ الإجراءات التي تواجهها منظمات العمل الإنساني حالياً في الأرض الفلسطينية المحتلة تعيق قدرتها على تلبية احتياجات فئات السكان الفلسطينيين الأكثر ضعفاً.

هدم مباني ممولة من المانحين

كان هناك قلق متزايد، في العام الماضي، من قيام الجيش الإسرائيلي بتدمير المساعدات الممولة من الجهات المانحة. وفي الفترة بين أول كانون الثاني/ يناير و30 أيلول/سبتمبر عام 2013، هدمت القوات الإسرائيلية 99 مبنى ممولاً من الجهات المانحة، بما في ذلك 40 مبنى سكنياً، و34 مبنى متصلة بالماشية/الثروة الحيوانية و22 مبنى متعلقة بمياه الصرف الصحي (بما في ذلك 10 صهاريج واحدى عشرة مراحيض)، أي أعلى من مجموع بلغ 79 مبنى طوال عام 2012 برمته. وخلال الفترة نفسها، استولى الجيش الإسرائيلي على 37 غرضاً من المساعدات الممولة من الجهات المانحة، وخاصة ملاجئ سكنية (33).

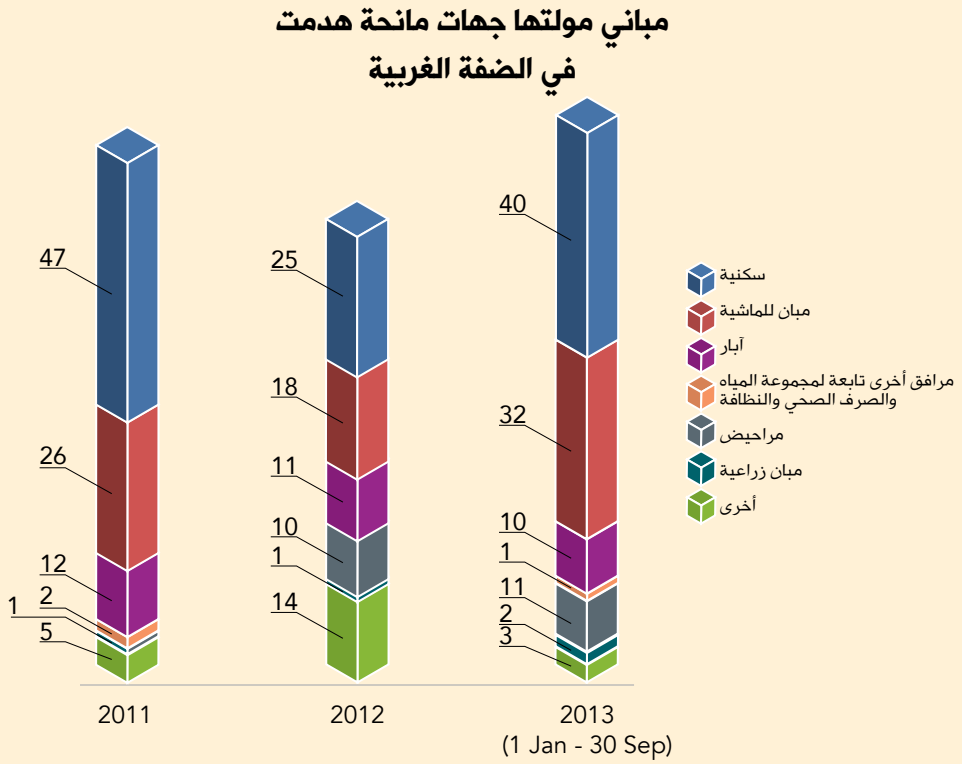

أيضاً مخاوف جدية من أن الموجة الأخيرة من عمليات الهدم تنتهك الحظر المفروض على تدمير الممتلكات بموجب القانون الدولي الإنساني. ونحن نحث السلطات الإسرائيلية على وقف جميع عمليات هدم من هذا القبيل."[21]

المستجدات الربع سنوية حول وصول موظفي المنظمات الإنسانية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة

عدد أكبر من الموظفين تأثروا بالحوادث المتعلقة بالوصول

بالرغم من أن عدد الحوادث المتعلقة بالوصول التي سجلت في الربع الثالث من عام 2013 (من يوليو/تموز إلى أيلول/سبتمبر) بقيت دون تغيير تقريباً عما كانت عليه في الربع الثاني (112 مقابل 110)، إلا أنّ عدد الموظفين المتضررين من تلك الحوادث تجاوز الضعف (765 مقابل 353)، مما أدى إلى فقدان 86 يوم عمل. ولا تزال المطالبات بتفتيش مركبات الأمم المتحدة، وهو ما يخالف اتفاقية عام 1946 الخاصة بامتيازات وحصانات الأمم المتحدة، السبب الرئيسي للحوادث التي تؤثر على موظفي الأمم المتحدة. ونجم أكثر من نصف الحوادث التي وقعت في الربع الثالث عن مثل هذه المطالب، ونحو 90 بالمائة من هذه الحوادث وقع عند المرور عبر حواجز الجدار التي تتحكم في الوصول إلى منطقة القدس. وعلى النقيض من ذلك، أكثر من نصف الحوادث التي تؤثر على موظفي المنظمات غير الحكومية شملت تأخيرات على المعابر بين إسرائيل وقطاع غزة، والتي تسيطر عليها إما السلطات الإسرائيلية أو سلطات غزة المحلية.

اتجاهات إيجابية في حركة الموظفين من وإلى غزة

بعد الانخفاض الكبير المسجل في الربع السابق من هذا العام، عاد عدد طلبات الحصول على تصاريح المقدمة إلى السلطات الإسرائيلية لموظفي الأمم المتحدة الوطنيين للدخول أو الخروج من قطاع غزة إلى الوضع الطبيعي خلال هذا الربع: من 166 إلى 293 طلباً. ويعود الانخفاض خلال الربع الثاني في المقام الأول إلى قيود جديدة أدخلتها سلطات غزة المحلية عند معبر بيت حانون، والتي أثنت الموظفين عن تقديم الطلبات إلى السلطات الإسرائيلية، وهذا التقييد تمت معالجته في تلك الأثناء بنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل الموافقة على هذه الطلبات من السلطات الإسرائيلية من 68 إلى87 بالمائة في الربعين الثاني والثالث على التوالي.

خلافا للموظفين الدوليين للأمم المتحدة، يتطلب دخول الموظفين الدوليين من المنظمات غير الحكومية الدولية إلى قطاع غزة تصريحاً من السلطات الإسرائيلية. وتمّت الموافقة على حوالي 85 بالمائة من طلبات الحصول على هذه التصاريح في الربع في الوقت المحدد للسفر كما هو مخطط. في

معدل الموافقة على التصاريح

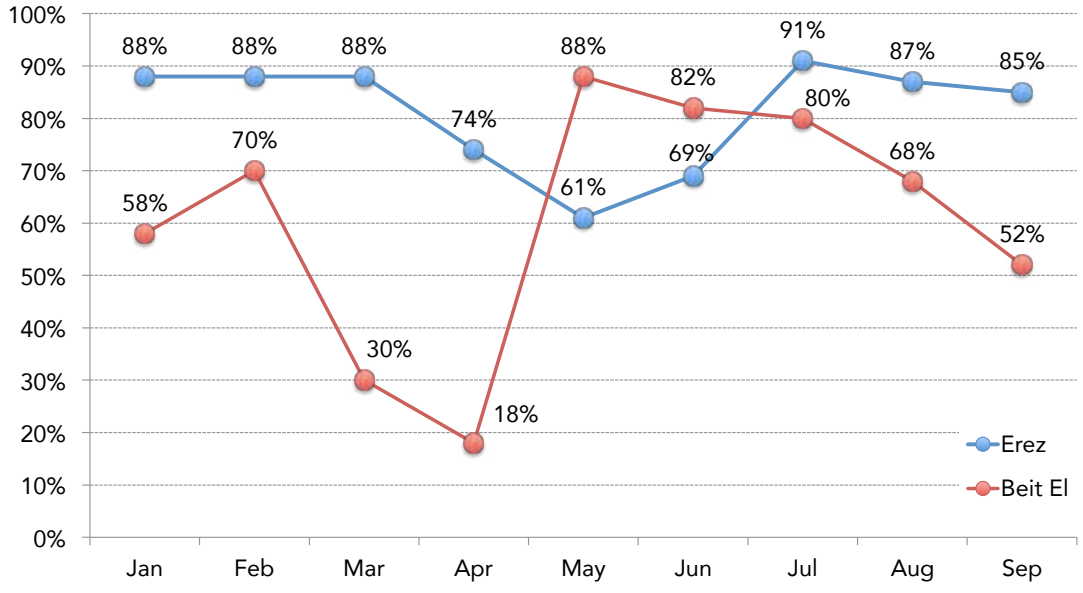

بالرغم من أن عدد الحوادث المتعلقة بالوصول التي سجلت في الربع الثالث من عام 2013 بقيت دون تغيير تقريباً عما كانت عليه في الربع الثاني، إلا أنّ عدد الموظفين المتضررين من تلك الحوادث تجاوز الضعف.

حين أن هذا أعلى بكثير من معدل الموافقة الربع سنوي في العام الماضي (67 بالمائة)، وازداد معدل وقت معالجة الطلبات قليلا من 12 إلى 15 يوما بين الربعين الثاني والثالث من عام 2013، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الأعياد الإسرائيلية.

كذلك، خففت السلطات الإسرائيلية بعض القيود المفروضة على السفر في هذا الربع استجابة للإغلاق المتقطع وتقليص ساعات تشغيل معبر رفح الذي تسيطر عليه مصر، والذي بدأ في 15 آب/ أغسطس، وسمحت إسرائيل للأجانب ولمزدوجي الجنسية ولحاملي بطاقة الهوية الفلسطينية الذين يعملون مع المنظمات الدولية والذين يضطرون للسفر عبر معبر رفح، بمغادرة غزة عبر معبر إيريز. وأدى ذلك إلى زيادة بنسبة 18 بالمائة في العدد الإجمالي للأشخاص المغادرين لغزة عبر معبر إيريز في الربع الثالث، مقارنة بالربعين السابقين (6,112 مقابل 5,030). وعلى الرغم من هذه التسهيلات، بقيت الغالبية العظمى من سكان غزة غير مؤهلة للحصول على تصاريح للخروج عن طريق معبر إيريز.

وفي الضفة الغربية، تمت الموافقة على 71 بالمائة من أصل 230 طلباً للحصول على تصاريح لموظفي الأمم المتحدة الوطنيين للدخول إلى القدس الشرقية، وتم رفض ستة بالمائة ولا يزال 23 بالمائة في انتظار الموافقة، وهذا يمثل زيادة بنسبة 24 بالمائة في معدل الموافقة مقارنة بالربع السابق هذا العام.

استمرار تأثير طلبات سلطات غزة المحلية على المنظمات الدولية غير الحكومية

أعاقت السلطات الأمر القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة عمليات المنظمات الدولية غير الحكومية في قطاع غزة بشكل مستمر. وبينما تبقى الخلافات متعلقة بتحصيل ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل من هذه المنظمات ومن موظفيها، فقد أثرت هذه القضايا على معالجة طلبات تصاريح الخروج للموظفين الوطنيين في بعض المنظمات الدولية غير الحكومية. وعلاوة على ذلك، واصلت السلطات المحلية مطالبة هؤلاء الموظفين بتقديم الطلبات بشكل فردي، على الرغم من التزامها بعكس ذلك، في حين رفضت القوائم السنوية التي تقدمها المنظمات الدولية غير الحكومية. ومما زاد من تعقيد الوضع سياسة "عدم الاتصال" التي تطبقها بعض الجهات المانحة التي تحظر الاتصال مع سلطات حماس. والتوتر الناتج عن ذلك يضيق الاستقلال التشغيلي لبعض المنظمات، وأحيانا، يقيد العمليات الإنسانية الجارية.

إسرائيل توافق على مشاريع جديدة في غزة

في بداية أيلول/سبتمبر، وافق مكتب تنسيق الأنشطة الحكومية على ما مجموعه 2.5 مليون دولار قيمة مشاريع الأمم المتحدة لإعادة الإعمار والتنمية المجتمعية في غزة. كما كان في الماضي، تم الإعلان عن الموافقة على المشاريع التي بقيت معلقة لأشهر مباشرة قبل اجتماع لجنة الارتباط لهذا الغرض، في حين لم تتم الموافقة على أي مشروع في الأشهر الستة بين هذه الاجتماعات (من آذار/ مارس 2013 إلى أيلول/سبتمبر 2013، على التوالي). كانت هذه المشاريع في انتظار موافقة السلطات الإسرائيلية لمعدل 13 شهراً.

القيود التي تفرضها إسرائيل على استيراد بعض المواد إلى قطاع غزة إما أنها حالت دون تنفيذ المشاريع الإنسانية المقررة، مما أدى إلى تأخيرات كبيرة أو أنها أدت لزيادة التكاليف بالنسبة للوكالات. ومن بين المشاريع المتضررة المدارس والمرافق الصحية، والوحدات السكنية، والبنية التحتية للصرف الصحي. ولا تزال عملية الموافقة على مشاريع الأمم المتحدة مرهقة؛ وفي الوقت الحالي، لا تزال مشاريع التأهيل والتنمية المجتمعية قيمتها 92.2 مليون دولار أمريكي في انتظار الموافقة، في ضوء

معدل للموافقة مدته 12 شهراً في المتوسط. ويصبح رفع تلك القيود أكثر أهمية في ضوء القيود المفروضة مؤخرا على معبر رفح والإجراءات المتخذة لإغلاق الأنفاق غير القانونية تحت الحدود مع مصر، مع التأثير السلبي على اقتصاد غزة الهش أصلاً وعلى أسباب العيش للسكان (انظر الجزء حول غزة الوارد في هذا التقرير).

الهوامش

1. وفقا للسلطات الإسرائيلية، فإن هدم المباني التي يمتلكها فلسطينيون والتي تم بناؤها أو ترميمها دون رخصة بناء صادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية إجراء ضروري لإنفاذ القانون. إن الحصول على تصريح بناء صعب للغاية بالنسبة للسكان الفلسطينيين، إذ أن ما يقرب من 70 بالمائة من المنطقة (ج) هو عملياً خارج الحدود وتم تخصيصها لاستخدام المستوطنات الإسرائيلية أو الجيش الإسرائيلي، في حين أن 29 بالمائة تخضع لقانون التنظيم الساري النفاذ منذ الأربعينيات وتفسره الإدارة المدنية الإسرائيلية بتحفظ. وتخصص الإدارة المدنية الإسرائيلية أقل من واحد بالمائة من المنطقة (ج) لاستخدام الفلسطينيين. وفي القدس الشرقية، 13 بالمائة فقط مخصص للبناء الفلسطيني، ومعظمها مقام عليه مبانٍ أصلاً.
2. البنك الدولي، تقرير الرصد الاقتصادي إلى لجنة الارتباط المعنية، 25 أيلول/سبتمبر 2013، الفقرة. 2.
3. المسح الاجتماعي-الاقتصادي ومسح الأمن الغذائي عام 2012، وهو جهد مشترك بين الجهاز المركزي للإحصاء، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الأغذية العالمي.
4. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في الأرض الفلسطينية المحتلة، "الأطفال في الحجز العسكري الإسرائيلي: ملاحظات وتوصيات"، شباط/فبراير 2013، ص.1. كجزء من مهامها، وثقت اليونيسيف الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال الذين يعتقلهم أو يحتجزهم الجيش الإسرائيلي وتستخدم هذا التوثيق لتوفير معلومات لأنشطتها الدعوية وبرامجها في الاستجابة لاحتياجات الأطفال وحقوقهم. وبعد عدد متزايد من المزاعم حول سوء معاملة الأطفال في الاعتقال العسكري، أجرت اليونيسيف استعراضا للممارسات المتعلقة بالأطفال الذين تعرضوا لنظام الاعتقال العسكري، من لحظة الاعتقال حتى إجراءات المحكمة والنتائج.
5. لمزيد من المعلومات حول هذه العملية، انظر اليونيسيف في الأرض الفلسطينية المحتلة، "الأطفال في الحجز العسكري الإسرائيلي: ملاحظات وتوصيات، نشرة رقم 1، "أكتوبر/تشرين أول 2013. متاحة على http://www.unicef.org/oPt.
6. أُعلن هذا الإجراء في أواخر عام 2012، وهو بطريقة ما يـأتي استجابة للتوصية 7 (i) من وثيقة اليونيسيف عن طريق ضمان أن الأطفال تحت سن 14 لهم الحق في الحصول سريعا على مراجعة قضائية مستقلة لشرعية احتجازهم.
7. تنص المادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل على أنه ""في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال، سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة، أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، يولى الاعتبار الأول المصالح للطفل الفضلى." للإطلاع على الاتفاقية http://www.unicef.org/arabic/crc/files/crc_arabic.pdf
8. انظر تقرير اليونيسيف عن آخر المستجدات الصادر في تشرين الأول/أكتوبر حول المزاعم الأخيرة من إساءة المعاملة.
9. أحدث البيانات المتاحة.
10. المساهمون المباشرون لصالح مجموعة الحماية هم مجموعة الدفاع عن الامن الغذائي، ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الإغاثة الأوليّة – مساعدة طبية دولية AMI-PU، لقطاع الأمن الغذائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.
11. تشمل قيمة الزيتون المقطوف وزيت الزيتون المعالج (بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معدلات 2010-2003).
12. وهذا يشمل 80,000 عائلة تملك سندات الأراضي التي تحتوي على أشجار الزيتون وفقاً لمسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة ومسح الأمن الغذائي والتغذية الذي تجريه الأونروا عام 2012، بالإضافة إلى 20,000 عامل بالأجر والأسر التي تعمل وفق ترتيبات نظام الحصص خلال موسم قطف الزيتون السنوي.
13. الحسابات أجرتها وحدة الأمن الغذائي في منظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي استنادا إلى الإحصاءات الزراعية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على مدى سنوات عديدة.
14. انظر تقرير مجموعة الحماية حول مستجدات عنف المستوطنين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تشرين الأول/ أكتوبر 2013. مصدر البيانات، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لحماية قاعدة بيانات المدنيين.
15. الفترة المرجعية من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس عامي 2012 و2013.
16. أجرى التقييمات كل من وكالة التعاون والتطوير التكنولوجي، واتحاد لجان العمل الزراعي، والتعاون الدولي و معهد الأبحاث التطبيقية بالقدس (أريج).
17. وضع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان خريطة للنقاط المحورية لجميع المنظمات المشاركة وعممت قائمة الاتصالات للعاملين في التواجد من أجل الحماية، بما في ذلك قائمة الاتصالات لمكاتب الارتباط الفلسطيني في كل منطقة (قامت الفرق الميدانية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتحديثها)، ولمكاتب الإدارة المدنية الإسرائيلية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للإبلاغ عن القضايا المتعلقة بحرية الوصول.
18. ينفذ برنامج المرافقة المسكوني (EAPPI) مشروع التواجد من أجل الحماية في مدينة الخليل، بهدف دعم وصول الأطفال الفلسطينيين إلى مدرسة قرطبة الواقعة في الجزء الخاضع لسيطرة إسرائيل من مدينة الخليل والذي يعرف باسم الخليل 2.
19. في عام 2012 سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 120 حاجزا وقيوداً أخرى في جميع أنحاء مدينة الخليل القديمة تعيق الوصول إلى التعليم. انظر: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_and_access_report_september_2012_english.pdf
20. 20 تم هدم منزل واحد هذا الشهر على يد مالكه في القدس الشرقية (قرية جبل المكبر) بعد استلام أمر الهدم من السلطات الإسرائيلية تجنباً لفرض الغرامات.
21. المتحدث باسم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، روبرت كولفيل، جنيف، 24 أيلول/ سبتمبر 2013. انظر http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=13786&LangID=E.

لمزيد من المعلومات: مي ياسين yassinm@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2013_10_30_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.